



دور التكوين والتعليم المهنيين في التشغيل والتنمية التجربة الجزائرية نموذجاً

د.نشأت ادوارد معهد العبور العالي للحاسبات ونظم المعلومات - مصر
أ.لزهر مذكور جامعة تيزي وزو - الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على استراتيجية التكوين المهني ودوره في دعم وتطوير التشغيل ومساهمته في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، سواء بآلياته الخاصة أو بالتنسيق مع القطاعات الأخرى، والشراكة مع أجهزة التشغيل والدعم المقاولاتي. وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج :

- التكوين والتعليم المهنيين قطاع إستراتيجي يساهم في المشروع التنموي للوطن، بالعمل على تطابق مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل.
- تبنيه لأبعاد التنمية في المجال الاقتصادي نجده يسعى للتكفل باحتياجات القطاعات المستخدمة من اليد العاملة المؤهلة، ومن الناحية الاجتماعية نجد هناك تنوع في التكوينات الموجهة لكافة فئات المجتمع، أما من ناحية البيئة فنجد أنه أدرج التخصصات الجديدة الصديقة للبيئة .
- ضرورة تفعيل التنسيق بين كل القطاعات لنجاح سياسة التكوين والتعليم المهنيين في تكييف عروضها من مع احتياجات السوق .
- وفي ضوء هذه النتائج قدم الباحثان مجموعة من التوصيات تهدف إلى تطوير العلاقة بين التكوين التشغيل والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر.
- الكلمات المفتاحية :خريجي التكوين والتعليم المهنيين ؛ المقاولاتية؛ الإدماج المهني؛ أجهزة التشغيل؛ التنمية.

I. إشكالية الدراسة واعتباراتها:

- ١-١- الإشكالية: شهدت الجزائر في العشرية الأخيرة العديد من ورشات الإصلاح لعل أهمها ورشة إصلاح المنظومة التربوية والتكوينية وبهذا الإصلاح فإن الجزائر تعيد بناء نفسها على أسس جديدة متماشية مع التطور التكنولوجي.
- يندمج التكوين والتعليم المهنيين في النظام الشامل التربوية، التكوين المهني، الشغل وبالتالي يتأثر بالسياسات التربوية وبطريقة تنظيم الاقتصاد، فكل تغيير يطرأ على النظام التربوي أو الاقتصادي يؤثر على نظام التكوين المهني بالجزائر.



تولي الدولة الجزائرية أهمية بالغة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين نظرا لتأثيره المباشر على التشغيل وتكوين اليد العاملة المؤهلة، وقد باشرت الحكومة إصلاحات هامة في قطاع التكوين المهني بهدف تحويله إلى قطاع منتج للكفاءات وقادر على الاستجابة لمتطلبات المؤسسات ومن ثم لسوق العمل من خلال العديد من النصوص التشريعية من جهة، والاتفاقيات القطاعية من جهة أخرى لتجسد هذا الإصلاح على أرض الواقع.

وأكدت العديد من الدراسات على وجود ضعف في التوجيه بالنسبة للشباب خريجي التكوين وعدم وجود شراكة فعالة بين قطاع التكوين والمؤسسات الاقتصادية^(١)، كما تؤكد كذلك دراسة انين وسلامي^(٢) على أن هيئات الدعم والمرافقة غير حاضرة بقوة بين أوساط الشباب، فالغالبية لا يعرفونها ولا يدركون المزايا التي تقدمها.

ولذلك تسعى وزارة التكوين والتعليم المهنيين إلى وضع آلية مرافقة الإدماج المهني لخريجي مؤسسات التكوين، بحث ستسمح هذه الآليات بإدماج ناجح لخريجي مؤسسات التكوين في عالم الشغل وكذا بتوجيه الدورات التكوينية والتخصصات المهنية حسب احتياجات المؤسسات الاقتصادية والصناعية.

وتأسيسا على ما سبق تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التجربة الجزائرية متمثلة في إسهامات وزارة التكوين والتعليم المهنيين لتأسيس نظام مرافقة لمساعدة خريجها على الإدماج المهني والتوجه نحو المقاولاتية بالتنسيق مع القطاعات المعنية بالشباب، والشراكة مع أجهزة التشغيل والدعم المقاولاتي، وتحليل كيفية مساهمتها في التنمية.

١-٢- أهمية الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية قطاع التكوين المهني في مجال توفير موارد بشرية ذات كفاءة للاستجابة لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تسعى إلى تقديم سياسة وزارة التكوين والتعليم المهنيين في التشاور والتشارك مع كل الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين سواء في مجال تحديد الاحتياجات من اليد العاملة أو في المساعدة على الإدماج المهني لخريجها بالتنسيق والتشاور مع القطاعات والهيئات المعنية بذلك.

١-٣- أهداف الدراسة :

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :
- تحديد الآليات والبرامج المتبعة لزيادة عملية الإدماج المهني في سوق العمل، والتوجه نحو المقاولاتية .
 - معرفة مدى مساهمة هذه الآليات الجديدة في الربط بين سياسة التكوين والتعليم المهنيين في إدماج خريجها وسوق العمل بالجزائر.

- التعرف على مكونات تنسيق التكوين المهني مع مختلف القطاعات المستخدمة لتحديد الاحتياجات الحقيقية من أجل مرافقتهم في إنجاز مختلف برامج التنمية الوطنية.

٤-١- مصطلحات الدراسة :

(١) أجهزة التشغيل والدعم المقاولاتي : تتمثل في الهيئات المعنية بالتشغيل المباشر، أو المساعدة على إنشاء مؤسسة مع الأجهزة والهيئات الداعمة للمقاولاتية (الوكالة الوطنية للتشغيل، الخلايا الجوارية لوكالة التنمية الاجتماعية،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،والغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف)

(٢) خريجي التكوين والتعليم المهنيين: هم الذين انهوا تكوينهم بنجاح في مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين والحاصلون على شهادات دولة في التكوين المهني أو التعليم المهني أو الحاصلون على شهادات تأهيل مهني.

(٣) سوق العمل: هو سوق افتراضي نظري ونوع من أنواع الأسواق الاقتصادية، يتواجد فيه الباحثون عن العمل والعارضون لفرص العمل من أصحاب الشركات وغيرهم الذين يخلقون مكان العمل ويبحثون عن اليد العاملة.(٣) ونقصد به فرص إدماج خريجي التكوين والتعليم المهنيين سواء في مناصب عمل في القطاع العام أو الخاص، أو إنشاء مؤسسة خاصة بالإمكانيات الخاصة، أو عن طريق الأجهزة والهيئات الداعمة للمقاولاتية (الوكالة الوطنية للتشغيل، الخلايا الجوارية لوكالة التنمية الاجتماعية،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف).

٤) المقاولاتية : نقصد بها ريادة الأعمال

II. الإطار النظري:

٢-١- لحة عن منظومة التكوين والتعليم المهنيين بالجزائر : يتكون النظام التربوي الجزائري من ثلاث قطاعات تقع تحت الوصاية الإدارية والتربوية لثلاث وزارات منفصلة وهي وزارة التربية الوطنية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ووزارة التكوين والتعليم المهنيين.

أ. مفهوم التكوين والتعليم المهنيين:

١- التكوين المهني : يعرفه بوفلجة غياث أنه " : تنمية منظمة وتحسين الاتجاهات والمعرفة والمهارات ونماذج السلوكيات المتطلبة في مواقف العمل المختلفة من أجل قيام الأفراد بمهامهم المهنية على أحسن وجه وفي أقل وقت ممكن." (٤)

٢- التكوين المهني الأولي: يقصد به إكساب تأهيلات تطبيقية ومعارف خاصة ضرورية لممارسة مهنة ، بهدف ضمان تأهيل أساسي لكل طالب للتكوين .كما يقصد بالتكوين المهني المتواصل



تحيين معارف العمال وتحسين مستواهم ، بهدف تشجيع الإدماج و إعادة الإدماج والحركية المهنية للعمال ،تكييف قدرات العمال مع التطور التكنولوجي والمهن ويمكن أن يمنح هذا التكوين في أماكن العمل وفي المؤسسة.

٣- التكوين عن طريق التمهين: بأنه: " طريقة للتكوين المهني يهدف إلى إكساب تأهيل مهني أولي أثناء العمل، معترف به يسمح بممارسة مهنة ما في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي المرتبطة بإنتاج المواد والخدمات. ويتم اكتساب هذا التأهيل من خلال ممارسة عملية متكررة ومتدرجة لمختلف العمليات المرتبطة بممارسة المهنة المعنية، ومن خلال تكوين نظري وتكنولوجي مكمل".

٤- التعليم المهني : يقصد بالتعليم المهني، كل تعليم أكاديمي وتأهيلي، ممنوح من مؤسسات التعليم المهني بعد الطور الإجباري في مؤسسات التربية الوطنية: يهدف إلى التحضير لممارسة مهنة أو مجموعة من المهن، كما يمكن أن يؤهل إلى تكوين ذي طابع مهني يكون امتدادا للفرع المتبع.

٥- غايات المسار المهني : تتمثل هذه الغايات أساسا في تنمية الموارد البشرية بتكوين يد عاملة مؤهلة في جميع ميادين النشاط الاقتصادي، الترقية الاجتماعية والمهنية للعمال، تلبية حاجيات سوق العمل، ويعتبر منح كل مواطن تأهيلا مهنيا معترفا به هدفا وطنيا ودائما^(٥).
ب. النظام الوطني للتكوين المهني :يتكون نظام التكوين المهني في الجزائر من أربعة شبكات ، تتضمن كل شبكة مؤسسات تكوين مستقلة :

١- شبكة المؤسسات الخاصة للتكوين المهني.

٢- شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني التابعة للوزارات الأخرى .

٣- شبكة مؤسسات التكوين التابعة للشركات الاقتصادية

٤- شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني .

١. المؤسسات الخاصة للتكوين المهني: يبلغ عدد المؤسسات الخاصة للتكوين المهني 633 ، وتوفر في مجملها تكوينات تنحصر في الشعب والتخصصات التالية:الإعلام الآلي، المحاسبة، التسويق، الحلاقة و التزيين، السياحة.هذه التكوينات هي متوجة إما: بشهادة دولة مسلمة من طرف وزارة التكوين والتعليم المهنيين، وهذا من خلال مشاركة متربصي المؤسسات الخاصة في الإمتحانات المنظمة من طرف مؤسسات التكوين المهني، أو بشهادة تأهيلية متعلقة بالمؤسسة الخاصة للتكوين المهني، بالنسبة للتكوينات التأهيلية.(٦)

٢. شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني التابعة للوزارات الأخرى : إن التكوين الذي تتكفل به القطاعات العمومية الأخرى يبقى جد محدود حيث بلغت طاقة الاستقبال بها ١٣٠٠٠ منصب تكوين وتخص قطاعات الفلاحة ، الأشغال العمومية ، الصحة ، الصناعة ، الصيد البحري ، البريد والمواصلات والشباب والرياضة.



٣. شبكة مؤسسات التكوين التابعة للشركات الاقتصادية : شمل هذه الشبكة مدارس التكوين التابعة للمؤسسات الكبرى في ميدان الطاقة ، المناجم والصناعة حيث تبلغ قدرتها ١٣٠٠٠ منصب تكوين.

٤. شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني : يتوفر القطاع العمومي على شبكة واسعة من مؤسسات وهياكل للتكوين تقع تحت وصاية وزارة التكوين والتعليم المهنيين و هي كما يلي :
(١) مراكز التكوين المهني والتمهين : تشكل الشبكة القاعدية لجهاز التكوين المهني. ويبلغ عددها 734 مركزا متواجدا بـ ٤٨ ولاية، توفر تكوينات في المستويات من ١ إلى ٤ ولهذه المراكز ملحقات ويبلغ عددها 342 ملحقة. (٧)

(٢) المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني : تتواجد في أغلب ولايات الوطن وتتكفل بتكوين التقنيين والتقنيين الساميين (المستوى ٤ و ٥) ويبلغ عددها 92 وتتبع لها 20 ملحقة.
(٣) معهد التعليم المهني : عددها ٧٠٧ وتتكفل بتوفير تعليم أكاديمي وتكنولوجي ومهني يؤهل لـ مختلف شهادات التعليم المهني.

(٤) مؤسسات الهندسة البيداغوجية:
أ- المعهد الوطني للتكوين المهني : مكلف بالهندسة البيداغوجية وبتكوين المؤطرين.
ب- معاهد التكوين المهني : تتكفل بتكوين وتحسين مستوى ورسكلة المدربين ومستخدمي الإدارة، كما تساهم في إعداد وطبع وتوزيع برامج التكوين المهني، ويبلغ عددها ٦ متواجدة بستة ولايات من البلاد. (٨)
ت- مؤسسات الدعم :

١. مركز الدراسات والبحث في المهن والمؤهلات : يقوم هذا المعهد بإعداد الدراسات والبحوث حول المؤهلات وتطوراتها وبكل دراسة تهم قطاع التكوين المهني.

٢. المعهد الوطني لتطوير وترقية التكوين المتواصل : يقوم بتقديم المساعدة البيداغوجية والتقنية للمؤسسات الاقتصادية وللهيئات قصد تطوير وترقية التكوين المتواصل . كما يقوم برسكلة مؤطري ومعلموا التمهين.

٣. المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد : يوفر هذا المركز تكوينا مهنيا عن بعد في مختلف التخصصات.

٤. الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل : تتمثل مهامه في التسيير المالي للموارد الناتجة من تحصيل الرسم على التمهين وعلى التكوين المتواصل. كما يقوم بنشاطات الإعلام حول تطوير التكوين المتواصل والتمهين.

٥. المؤسسة الوطنية للتجهيزات التقنية والبيداغوجية للتكوين المهني : تتمثل مهام هذه المؤسسة في اقتناء ، تركيب وصيانة التجهيزات التقنية والبيداغوجية لقطاع التكوين المهني .
ج. ارتباط نظام التكوين المهني بسوق العمل :

١- مطابقة التكوينات مع احتياجات الاقتصاد الوطني : في إطار وضع حيز التنفيذ لمخطط عمل قطاع التكوين والتعليم المهنيين يجب تكييف التخصصات المرمجة ،على المدى القصير والمتوسط ، مع الاحتياجات الحقيقية لمختلف القطاعات المستخدمة من أجل مرافقتهم في إنجاز مختلف برامج التنمية الوطنية. ففي هذا الصدد، تصبح برمجة التخصصات التي ستفتح بمناسبة كل دخول مهني، مسبوقة بعملية تحقيق وتحري على مستوى مختلف المتعاملين الاقتصاديين (المديرية المحلية ممثلة لمختلف قطاعات النشاط، المؤسسات، غرف المهن، الحرف، الزراعة، التجارة، الصناعة،.. الخ)، وهذا من أجل تحديد سوايا الاحتياجات من التكوين. وتأخذ هذه الاحتياجات، بعين الاعتبار برنامج التنمية الاقتصادية، مشاريع الاستثمار وكذا مختلف اتفاقيات الإطار المرمة، لا سيما مع قطاعات: الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، السكن، الفلاحة والسياحة... الخ. وتكون نتائج عملية التحقيق والتحري، موضوع مخطط عمل يتم إعداده مع المتعاملين الاقتصاديين، ويخضع لموافقة اللجنة الولائية للشراكة. (٩)

٢- فتح التخصصات الجديدة المتعلقة بالتطورات التقنية والتكنولوجية : إن فتح التخصصات الجديدة، لا سيما تلك المتعلقة بالتطورات التقنية والتكنولوجية مثل : الطاقات الشمسية، الاتصالات، الأمن الصناعي، تركيب الألياف البصرية وتقنيات كهربائية منزلية " يكون محل اهتمام.

٣-توسيع تخصصات ذات الطلب المعترف: من أجل تلبية الطلب المعترف في بعض التخصصات لاسيما المتعلقة بمجالات الفنون والصناعات المطبعية ، الآلية ، السمعي البصري وصيانة السيارات والمتوفرة حاليا إلا في عدد محدود من الولايات، مع دراسة إمكانية توسيع عروض التكوين لولايتكم لتشمل هذه التخصصات وهي المطلوبة بإلحاح من قبل الشباب. وتفتح هذه التخصصات على مستوى مؤسسات التكوين التي تتوفر على الوسائل المادية والبشرية الضرورية لانطلاق التكوين ،كما يمكن تطويرها في مرحلة أولية عن طريق التمهين وذلك بالتشاور مع مختلف الأجهزة والمؤسسات لدراسة إمكانية استقبال المتهمين(١٠)

- المساهمة في تطوير فروع وأنماط التكوين المطلوبة في سوق العمل بطريقة تضمن تطابق عروض التكوين واحتياجات سوق الشغل من خلال اقتراحات اللجان التقنية المتخصصة واللجان الولائية للشراكة، وإدراج فروع جديدة تستجيب لمتطلبات سوق الشغل.(١١)

-المساهمة في الإدماج المهني على المستوى المحلي لحاملي شهادات في التكوين والتعليم المهنيين، وضع الاتفاقيات الإطار المرمة بين وزارة التكوين والتعليم المهنيين والمؤسسات والهيئات حيز التنفيذ على المستوى المحلي، وتكييف عروض التكوين مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المؤسسات والهيئات المستخدمة التي تنشط في الولاية من اليد العاملة المؤهلة، باقتراح فروع (١٢).

٢-٢- الدراسات السابقة :

١. دراسة محمد خلاصي (٢٠١٦): تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نظرة حول توجيه وإدماج خريجي مراكز التكوين المهني في عالم الشغل ، وقد تم تقديم التطورات التي شهدتها قطاع التكوين المهني حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم، إضافة إلى الطريقة المتبعة حالياً في الاندماج في عالم الشغل، لنخلص في النهاية إلى جملة من المقترحات الهدف منها مساعدة خريجي مراكز التكوين المهني في الاندماج في عالم الشغل.(٣)

٢. دراسة رادي نورالدين(٢٠١٦): تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مستقبل متخرجي التكوين في سوق العمل ومدى اندماجهم بإعطاء صورة علمية واضحة المعالم لعملية اندماجهم في سوق العمل، تعبر عن سلوك متخرج التكوين وحركتهم منذ تخرجهم من المراكز إلى غاية استقرارهم في نظام الشغل، استناداً لإحصائيات حول حاملي شهادات التكوين المهني وتسجيلهم للبحث عن الشغل ،وقد أسفرت الدراسة على: عدم مقدرة القطاع الاقتصادي لاستيعاب كل طلب الشغل خريجي التكوين،عدم وجود طرق ناجحة لتقييم علاقة التكوين والشغل التي تراعي خصوصيات للعامل البشري، زيادة عن المؤشرات المرتبطة بالإستراتيجيات- الفردية اتجاه دخول الحياة النشيطة،انعدام الوسائل لتقييم النشاط الموازي غير الرسمي، الذي يعد مهماً في استيعاب البطالة ضعف التوجيه بالنسبة للشباب خريجي التكوين وعدم وجود شراكة فعالة بين قطاع التكوين والمؤسسات.(٤)

٣. دراسة عوامر سمية (٢٠١٥): هدفت الدراسة الحالية التعرف على مدى نجاح سياسة التكوين المهني في فتح تخصصات تكون مسايرة لسوق الشغل، وبتحليل استجابات 127 متربص من المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني ورقلة^١، تم اختيارهن بطريقة عشوائية بسيطة بنسبة ١٠% على الاستبيان والمقابلة، أسفرت نتائج الدراسة أن على تخصصات الموجودة تتماشى مع متطلبات سوق الشغل وهذا في إطار الإستراتيجية المعتمدة من قبل المعهد لضمان تكوين جيد، فالتكوين المهني يمنح المتربصين مؤهلات ومهارات وقدرات لممارسة مهنتهم والتخصص فيها، فأضحى في السنوات الأخيرة محط توجه الشباب هذا لما يوفره من فرص مناسبة للتكوين بشقيه النظري والتطبيقي فهو ضروري لضمان مستقبل مهني.(٥)

٤. دراسة حميدة جرو (٢٠١٥): هدفت الدراسة التعرف على مدى موائمة التكوين المهني للمتطلبات الشغل والاستراتيجيات المتبعة في التكوين المهني لزيادة الموائمة مع عالم الشغل. ولتحقيق أغراض الدراسة استخدمت الباحثة منهج المسحي الاجتماعي، وبتحليل استجابات ٢٩ أداري و٦٢ من أساتذة مؤسسات التكوين المهني لولاية بسكرة على الملاحظة والمقابلة، وأظهرت نتائج الدراسة بأن قدرة إستراتيجية التكوين المهني على تلبية احتياجات الشغل من القوى العاملة من الناحية الكمية والكيفية ضعيفة ولا تلبى كل متطلبات عالم الشغل من حيث طبيعة ولاية بسكرة، كما هو منتظر نظراً لخصوصية المنطقة والإمكانيات التي تزخر

بها. كما تم تقديم بعض الاقتراحات المستقبلية لزيادة موائمة إستراتيجية التكوين المهني بمتطلبات الشغل من قبل عينة الدراسة. (١٦)

٥. دراسة بلحاج فتيحة (٢٠١٠) : تهدف إلى دراسة وتحليل عملية الإدماج المهني لمتخرجي التكوين المهني في سوق العمل من خلال مختلف الوضعيات التي يعرفها المتخرج والتي تمثل مساره المهني فدراسة لإدماج المهني تتعلق بتحليل سيرورة المتخرجين من النظام التربوي والتكوين نحو الحياة العملية المهنية والتي خلصت في النهاية إلى : ستة مسارات نوعية تم التحصل عليها من تطبيق هذه الطريق وهي بطالة حادة ، الحصول على منصب شغل خلال السنة الأولى للحياة العملية، حصول على منصب شغل خلال السنة الثالثة للحياة العملية، وضعية غير نشيطة (غير طالب للشغل) ، متابعة الدراسة، خروج بطيء من البطالة، وكما أن نسبة الإدماج المهني لا تتقدم خلال السنة الأولى من الحياة العملية والغالبية من الشباب هم في بطالة مستمرة. (١٧)

من خلال ما أوضحناه في إشكالية البحث وما تم رصده في الدراسات السابقة اتضح أن : دراسات (خلاصي، ٢٠١٦) ، (راي، ٢٠١٦) و (بلحاج، ٢٠١٠) عالجت واقع توجيه وإدماج خريجي مراكز التكوين المهني في عالم الشغل، أما دراستي (جرو، ٢٠١٥) و (عوامر، ٢٠١٥) عالجت سياسة التكوين المهني في فتح تخصصات تكون مسيرة لسوق الشغل، أما الدراسة الحالية فتنفرد بمعرفة الآليات والبرامج المتبعة من قبل وزارة التكوين والتعليم المهنيين لزيادة عملية الإدماج المهني لخريجها في سوق العمل، والتوجه نحو المقاولاتية، وكيف يتم التنسيق مع مختلف القطاعات المستخدمة لتحديد الاحتياجات الحقيقية من أجل مرافقتهم في إنجاز مختلف برامج التنمية الوطنية من جهة، ومعرفة مدى مساهمة هذه الآليات الجديدة في الربط بين سياسة التكوين والتعليم المهنيين في إدماج خريجها وسوق العمل بالجزائر من جهة أخرى.

III. مساهمة التكوين المهني في التشغيل :

(١) مجلس الشراكة للتكوين والتعليم المهنيين :المجلس هيئة وطنية استشارية للتشاور والتنسيق والتقييم في مجال التكوين والتعليم المهنيين، يساهم المجلس في إطار صلاحياته في إعداد وضبط السياسة الوطنية للتكوين والتعليم المهنيين. وبهذه الصفة يتولى المجلس على الخصوص المهام الآتية :

- المساهمة من خلال الآراء والتوصيات في الإستراتيجية الوطنية للتكوين والتعليم المهنيين من أجل ضمان انسجامها وتحسين مردوديتها وتكييف عروض التكوين مع متطلبات المحيط الاجتماعي الاقتصادي .

- المساهمة في تطوير فروع وأنماط التكوين المطلوبة في سوق العمل بطريقة تضمن تطابق عروض التكوين واحتياجات سوق الشغل من خلال الاقتراحات المعبر عنها من اللجان التقنية المتخصصة واللجان الولائية للشراكة.



- المساهمة من خلال الآراء والتوصيات في تنمية وترقية التمهين والتكوين المتواصل .
- ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين جميع الفاعلين وشركاء منظومة التكوين المهني.
- إبداء رأيه في جميع المسائل ذات الأهمية الوطنية المتعلقة بالتكوين والتعليم المهنيين.(٨)
- ٢) اللجنة الولائية للشراكة: تكييف عروض التكوين مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المؤسسات والهيئات المستخدمة التي تنشط في الولاية من اليد العاملة المؤهلة .
- وضع الاتفاقيات الإطار المبرمة حيز التنفيذ على المستوى المحلي.
- اقتراح فروع جديدة في التكوين والتعليم المهني التي تستجيب للتخصصات المطلوبة في سوق الشغل.
- تخطيط وبرمجة أنشطة التكوين في إطار انطلاق المشاريع المسجلة بعنوان البرامج القطاعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- المساهمة في الإدماج المهني على المستوى المحلي لحاملي شهادات في التكوين والتعليم المهنيين.
- تشكيل بنك معطيات محينة حول عروض الشغل وكذا التخصصات المطلوبة في الولاية انطلاقا من المعلومات المصرح بها من طرف مختلف الممثلين المكونين للجنة الولائية و المساهمة في إعداد خريطة التكوين والتعليم المهنيين للولاية(٩).
- بالنظر إلى تشكيلة مجلس الشراكة (الجمعية العامة، الرئيس، المكتب، اللجان التقنية) واللجنة الولائية للشراكة نلاحظ هناك رغبة كبيرة لفتح مجال الشراكة مع كل القطاعات والفاعلين في الاقتصاد الوطني، تكوير التشاور مابين القطاعات وكذلك العمل على إدماج.
- ٣) مسار محو الأمية - تأهيل مهني : اتفاقية إطار بين وزارة التكوين والتعليم المهنيين والديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار. يعتبر محو الأمية - تأهيل مهني مسارا للتكوين يهدف إلى تلقين تعليم أساسي ومعارف عملية قصد الإدماج الاجتماعي والمهني، وهو مفتوح للشباب والكبار الذين لم يسبق لهم التمدرس . ويشمل مرحلتين :
- المرحلة الأولى متعلقة بمحو الأمية : تمكن من اكتساب معارف قاعدية ضرورية للالتحاق بطور التأهيل المهني .
- المرحلة الثانية متعلقة بالتأهيل المهني : تهدف إلى :
- ضمان تكوين مهني تأهيلي يسمح باكتساب كفاءات مهنية.
- المساعدة على الإدماج الاجتماعي و المهني للأشخاص غير المتدرسين
- هذا التكوين التأهيلي لا تتعدى مدته ٠٦ أشهر و يحتوي على :
- دروس تطبيقية مدعمة بالمعارف النظرية الأساسية المرتبطة بالكفاءات الواجب اكتسابها في المهنة المستهدفة.
- تمارين تطبيقية تغطي مجموع الكفاءات الواجب اكتسابها .



يستفيد المتكونون في هذا المسار من: الضمان الاجتماعي خلال فترة تكوينهم، شهادة التأهيل المهني في الاختصاص المعين. (٢٠)

٤) التكفل بتكوين الشباب ١٦-٢٠ سنة: هذا النمط من التكوين هو نتيجة اتفاقية إطار بين وزارة التكوين والتعليم المهنيين والوكالة الوطنية للتشغيل. هو تكوين تأهيلي لفائدة الشباب الذين تتراوح أعمارهم من ١٦-٢٠ سنة الهدف منه زيادة إمكانية التوظيف وفرص الإدماج المهني والاجتماعي .

يستفيد المتكونون في هذا النمط من منحة تحفيزية شهرية تتكفل لها الوكالة الولائية للتشغيل .

هذا التكوين التأهيلي لا تتعدى مدته ٠٦ أشهر ويحتوي على دروس تطبيقية مدعمة بالمعارف النظرية الأساسية المرتبطة بالكفاءات الواجب اكتسابها في المهنة المستهدفة وتمارين تطبيقية تغطي مجموع الكفاءات الواجب اكتسابها .

يتوج التكوين :شهادة التأهيل المهني في الاختصاص المعين .

التكوين في الوسط الريفي : بهدف تقريب التكوين إلى بعض فئات الشباب المحرومة، لاسيما تلك التي تعيش في المناطق النائية أو الريفية ذات الظروف الطبيعية الصعبة، باشر قطاع التكوين والتعليم المهنيين في فتح وحدات بيداغوجية مرتبطة أساسا بمراكز التكوين المهني والتمهين، تعمل تحت سلطة مدير المركز، وهو نظام للتكوين موجه خاصة لفتيات هذه المناطق.

٥) خلايا الإرشاد والتوجيه: تعتبر خلايا الإرشاد والتوجيه فضاءا مشتركا متكون من مستشارين لعدة مؤسسات. الوظيفة الأساسية لهذه الخلايا تتمثل في مرافقة المتكونين قبل، أثناء وبعد التكوين قصد مساعدتهم في اختيار وبناء مشاريعهم المهنية التي تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الوطني وسوق العمل وذلك بتفادي التسرب أثناء فترة التكوين تكلف خلية الإرشاد والتوجيه على الخصوص، بما يأتي :

- ضمان تبليغ واسع عن إمكانيات عروض التكوين والتعليم المهنيين وإنشاء نشاطات عن طريق جميع الوسائل والدعائم.

- مرافقة المتكونون أثناء تكوينهم وخلال عملية البحث عن الشغل أو إنجاز مشروعهم المهني .

- إرشاد الشباب والسهرة على توجيههم لاختيار تكوينهم أو فرع النشاط الموافق للمجال الذين تكونوا فيه

- مسك بطاقيّة وبنك معطيات حول النشاطات .

- تنظيم ملتقيات وأيام دراسية حول المسائل المتعلقة بالمساعدة على الإدماج المهني للشباب

- اقتراح كل تدبير من شأنه تثمين المهن والإدماج المهني.

وتتشكل خلية الإرشاد والتوجيه من الأعضاء الآتي ذكرهم :

١. مستشار التوجيه والتقييم والإدماج المهني للمؤسسة مقر الخلية
 ٢. مستشار عن التشغيل للوكالة الوطنية للتشغيل
 ٣. مستشار منسق عن الخلايا الجوارية لوكالة التنمية الاجتماعية
 ٤. مستشار مرافق عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
 ٥. مستشار مرافق عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
 ٦. مستشار منشط عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
 ٧. ممثل عن الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف. (٣١)
- ولذلك نظمت أيام إعلامية تحسيسية على مستوى كل مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين الهدف منها ما يلي :

التعريف بدور خلايا الإرشاد والتوجيه، تجميع كل فاعلي وشركاء هذا النظام بهدف الإعلام حول أهمية نشاط كل الفاعلين حول التكفل بالشباب، إعلام المتربصين وخريجي التكوين حول الإمكانيات والفرص الموفرة من أجل الاندماج في عالم الشغل وإنشاء مؤسساتهم ومشاريعهم المهنية والتعريف بالجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال البرامج التنموية المسطرة لفائدة الشباب، من كل ما سبق نستطيع أن نقول: بالنظر إلى تشكيلة الخلية حيث أنها تضم ممثلين عن كل الأجهزة الداعمة للتشغيل نجد إن المهمة الأساسية المسندة لهذه الخلايا هي مرافقة المتكويين قبل، أثناء وبعد التكوين قصد مساعدتهم في اختيار وبناء مشاريعهم المهنية التي تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الوطني وسوق الشغل .

٦) التكوين المهني المتواصل : يقصد بالتكوين المهني المتواصل، في مفهوم هذا القانون تحيين معارف العمال وتحسين مستواهم. ويهدف التكوين المهني المتواصل إلى :

- تشجيع الإدماج وإعادة الإدماج والحركية المهنية للعمال .
- تكييف قدرات العمال مع التطور التكنولوجي والمهن .
- يمكن أن يمنح هذا التكوين في أماكن العمل وفي المؤسسة .

ينظم التكوين المهني المتواصل إما في إطار نظام التكوين و التعليم المهنيين وإما بواسطة برامج خاصة يتوج حسب الحالة إما بشهادة يمنحها الوزير المكلف بالتكوين والتعليم المهنيين وإما بشهادة تكوين أو شهادة تأهيل (٣٢)

٧) معابر التكوين :تهدف هذه المعابر من خلال تكوين تكميليا إلى تكييف مهارات العمال مع احتياجات سوق العمل لمواجهة التحولات التقنية و التكنولوجية لأداة الإنتاج و تسهيل إعادة إدماجهم اجتماعيا و مهنيا و بهذا تفتح لهم آفاق الترقية المهنية .

يندرج وضع حيز التنفيذ لجهاز معابر التكوين المهني في إطار التواصل بين برنامجين للتكوين يهدف الحصول على شهادة أعلى من الشهادة الأساسية .

تنشأ معابر التكوين المهني ما بين شهادتين من مستويين مختلفين ينتميان إلى نفس الشعبة المهنية أو نفس العائلة المهنية . (٣٣)

٨) التكوين الموجه للمرأة الماكثة في البيت : يستمد برنامج التكوين الموجه للمرأة الماكثة بالبيت من التوجه و الحرص الذي توليه الدولة للأسرة كخلية أساسية في المجتمع ، الذي لا يمكن أن ينمو و يتطور دون ضمان حد أدنى من الانسجام ما بين خلاياه .
- يتوجه التكوين الى كل النساء الماكثات في البيت بغض النظر عن المستوى التعليمي والوضعية الاجتماعية .

التخصصات المعروضة هي تلك التخصصات التي تمكنهن بعد عملية التكوين من الحصول على تأهيل مهني يسمح لهن بممارسة نشاط منتج قابل لسد الحاجيات الأساسية العائلية أو تسويقه من أجل مشاركتها في الالتزامات الأسرية. مثل تخصصات الطرز، حياكة الألبسة، حلاقة النساء، الحلويات، صناعة الأفرشة المنزلية .(٣٤) وجاء في موقع القرض المصغر عدد القروض المصغرة الممنوحة للنساء : 539 774 (٣٥)

٩) الامتحانات المهنية : تنظم وزارة التكوين و التعليم المهنيين كل سنة دورات للامتحانات المهنية الهدف منها هو المصادقة على الكفاءات ، بعد استكمال الملف الإداري .
يجتاز المتقدمون امتحان مهني في الاختصاص المراد و بعد النجاح تمنح شهادة دولة حسب المستوى التأهيلي و الاختصاص، والهدف من ذلك يستطيع فتح ورشة حرفية.

١٠) الاتفاقيات : أبرمت اتفاقية إطار بين وزارة التكوين المهني و ١٤ قطاعا وزاريا ومنظمات أرباب العمل والإتحاد العام للعمال الجزائريين، تتعلق بتطوير المؤهلات المهنية وتدعيم كفاءات العمال، وستمكن هذه الاتفاقيات التي ستمخض عنها "إنجاز مخطط وطني للتكوين الأولي والمستمر" يهدف إلى "تلبية الحاجات الخاصة بالتأهيل المهني وتدعيم كفاءات العمال الضرورية لإنجاز المخطط الخماسي للتنمية ٢٠١٥-٢٠١٩"، كما أوضحت وزارة التكوين والتعليم المهنيين ويتطلب وضع هذا المخطط الوطني حيز التنفيذ "متابعة وتنسيقا ديناميكيا تضطلع به مختلف مؤسسات التكوين العمومية منها والخاصة"، كما تم تنصيب مجلس مشترك ما بين القطاعات للمتابعة والتقييم تحت إشراف قطاع التكوين المهني فضلا عن لجنة قطاعية ستسند لها مهمة متابعة وتقييم المخطط الخماسي لتطوير الموارد البشرية. وتندرج الاتفاقية البرمة في إطار تنفيذ تعليمة الوزير الأول الصادرة سنة ٢٠١٣ والتي طالب فيها مجمل القطاعات بالإسهام في التكوين المهني لفائدة الشباب من أجل إرساء اقتصاد دائم، ويشمل التنسيق على أساس الاتفاقية المذكورة، تنظيم التكوين الأولي التناوبي لفائدة طالبي التكوين لأول مرة بغية إكسابهم تأهيلا قاعديا والتربصات التطبيقية في الوسط المهني لفائدة متربصي

التكوين الإقليمي لتمكينهم من الحصول على المهارات. كما يتضمن أيضا التكفل بمرافقة خريجي القطاع من خلال تربصات ترمي إلى مساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم الخاصة و كذا تربصات الإدماج المهني التي تمكنهم من تحيين معارفهم و تدعيم كفاءاتهم المهنية. إن تفضيل التكوين المهني للنظام التناوبي في التكوين والمستلهم من التجربة الألمانية، راجع إلى كونه قد "برهن على فعاليته ونجاعته في المجالين الاقتصادي والاجتماعي" مشيرا إلى أن نسبة البطالة في البلدان التي تطبق هذا النوع من التكوين تعد "الأكثر انخفاضا بأوروبا." (٣٦)

IV. مساهمة التكوين المهني في التنمية الوطنية : يعمل قطاع التكوين والتعليم المهنيين بالجزائر

على عملية ربط التكوين المهني بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص باحتياجات سوق العمل للمساهمة في تحقيق التنمية، وتعمل تلك الآليات على :

١- تأسيس أجهزة التشاور والدعم: تتمثل في لجان وطنية ذات امتدادات على مستوى الولايات مثل مجلس الشراكة و اللجنة الولائية للشراكة، الندوة الوطنية و الندوات الجهوية خلايا الإرشاد و التوجيه الهدف منها :

- المساهمة في إعداد خريطة التكوين والتعليم المهنيين
- اقتراح فروع جديدة تستجيب للتخصصات المطلوبة في سوق الشغل.
- العمل على تطابق عروض التكوين واحتياجات سوق الشغل.
- اقتراح كل تدبير من شأنه تثمين المهن والإدماج المهني
- المساهمة في الإدماج المهني على المستوى المحلي لحاملي شهادات في التكوين والتعليم المهنيين.
- تشكيل بنك معطيات محينة حول عروض الشغل وكذا التخصصات المطلوبة .

٢- تطوير وتنويع التكوين لتسهيل الاندماج في سوق العمل : يكون من خلال المرونة في التكوين و التكفل بتدريب الكبار والاهتمام بتحيين معارف العمال وتحسين مستواهم، و لإنجاح عملية الاندماج في سوق العمل في هذا المجال كان لابد من اتخاذ هذه الإجراءات :

٣- تطبيق اتفاقيات الشراكة بين مختلف المؤسسات و منظومة التكوين المهني : مثل مسار محو الأمية - تأهيل مهني (اتفاقية إطار بين وزارة التكوين و التعليم المهنيين و الديوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار)

التكفل بتكوين الشباب ١٦-٢٠ سنة (اتفاقية إطار بين وزارة التكوين و التعليم المهنيين و الوكالة الوطنية للتشغيل)،الهدف منه تشجيع الفئات الراغبة في الدخول لسوق العمل بتأهيل مهني و التكفل بالفئة غير متمدرسة.

٤-التكوين عبر المعابر- التكوين المتواصل - الدروس المسائية تهدف إلى :

- تكييف مهارات العمال مع احتياجات سوق العمل لمواجهة التحولات التقنية و التكنولوجية
- فتح آفاق الترقية المهنية .
- تسهيل إعادة الإدماج الاجتماعي و المهني .

٥-التكوين عن طريق التمهين - التعليم المهني :التكوين في الوسط المهني لزيادة إمكانية التوظيف و فرص الإدماج المهني
٦-دعم وتطوير المقاولاتية : يكون من خلال تقديم دعم لإنشاء مقاوله و المرافقة المستمرة، قبل وأثناء وبعد إنشاء المقاوله. ومن بين المبادرات في هذا المجال :
أ- الصالون الأول لحاملي شهادات التكوين و التعليم المهنيين :إن قطاع التكوين و التعليم المهنيين يساهم بقوة في سوق العمل بمخرجاته المكيفة حسب متطلبات القطاع الاقتصادي خاصة بعد الشراكة مع المؤسسات التي تعبر عن احتياجاتها في مجال التخصصات و الكفاءات . ولأجل أن تكون هناك علاقة بين :شغل- تكوين و بهدف تثمين حاملي شهادات التكوين و التعليم المهنيين و تسليط الضوء على اندماجهم في الشغل و إنشاء نشاطات اقتصادية تنظم وزارة التكوين و التعليم المهنيين الصالون الأول لحاملي شهادات التكوين و التعليم المهنيين .
التاريخ : ١٧-١٨ أبريل ٢٠١٢ على المستوى الولائي - ٢٧-٢٨ جوان ٢٠١٢ على المستوى الوطني
الأهداف العامة : - تشجيع العلاقة بين حاملي شهادات التكوين و التعليم المهنيين و المستخدمين المحتملين .

- ترقية التكوين غي المهن و التأهيلات حسب احتياجات السوق. (٣٧)

ب- الصالون الدولي الثاني للتكوين المتواصل والمهارات SIFOCC
ينظم قطاع التكوين والتعليم المهنيين بالشراكة مع وكالة BMA PROD COM ، الطبعة الثانية للصالون الدولي للتكوين المتواصل والمهارات SIFOCC ، وهذا من ٢٢ إلى ٢٥ مارس ٢٠١٢ بديوان رياض الفتح - الجزائر -

تهدف هذه التظاهرة إلى إبراز دور التكوين المتواصل كعامل أساسي للمهارات والكفاءات في مختلف مستويات المؤسسة ، والفضاء الاقتصادي والمجتمع ككل .

ت- المعرض التكوين ومرافقة المرأة أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية: نظمت وزارة التكوين و التعليم المهنيين بالشراكة مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة الندوة الوطنية الخامسة و المعرض حول التكوين و مرافقة المرأة أساس التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك على شكل معارض و ندوات محلية على مستوى جميع الولايات تحت شعار: (التكوين في المقاولاتية و التسويق من أجل مرافقة متكاملة للمرأة من ٠٤ إلى ١٥ مارس ٢٠١٢)

الهدف من هذه التظاهرة تقييم ما تم تنفيذه من التوصيات المنبثقة عن الندوات الأربعة السابقة وتحديد أثارها و نتائجها على المستوى المحلي ، وكذا اقتراح التعديلات بالنسبة لمختلف أجهزة المرافقة للمرأة التي من شأنها تسمح أكثر للمرأة في مختلف مجالات النشاطات الاقتصادية والاجتماعية. (٢٨)

ث- المشاركة في فعاليات معرض اليوم العالمي للتغذية المنظم من طرف وزارة الفلاحة، التنمية الريفية والصيد البحري، تحت شعار "القضاء على الجوع في العالم بحلول عام ٢٠٢٠، أمر ممكن".

الثلاثاء ١٦ أكتوبر ٢٠١٨، الجزائر.

تهدف مشاركة القطاع في هذه التظاهرة السنوية إلى إعلام الجمهور العريض ومختلف الهيئات والمنظمات المشاركة، حول كل فرص التكوين التي توفرها مؤسسات التكوين المهني في مجال الفلاحة وصناعة الأغذية الزراعية، من حيث التخصصات المنوحة، الشهادات المتوجهة لها وكذا مختلف أنماط وأجهزة التكوين ... إلخ.

- الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشباب والأولياء قصد تحسيسهم للإلتحاق بالتكوين خاصة في مجال الفلاحة وصناعة الأغذية الزراعية وكذا الآفاق المستقبلية في مجال الإدماج المهني.

- اكتشاف مختلف مشاريع خريجي التكوين المنجزة. (٢٩)

ج- المشاركة في فعاليات الطبعة التاسعة عشر للمعرض الدولي للسياحة والأسفار، من ١٧ إلى ٢٠ أكتوبر ٢٠١٨، بقصر المعارض الصنوبر البحري. الهدف من المشاركة:

إعلام الجمهور العريض سيما الشباب منه وكذا مختلف الهيئات ووكالات السفر والسياحة المشاركين في هذا المعرض بالفرص التي تمنحها مؤسسات التكوين المهني المتخصصة في مجال الفنادق، الإطعام والسياحة. تحسيس الشباب والأولياء بأهمية متابعة التكوين لاكتساب مؤهلات مهنية متوجهة بشهادة دولة أو شهادة التأهيل، للإدماج المهني أو خلق نشاط مهني. التقرب من المهنيين لتنصيب المتمهنيين، التكفل بالمتربصين أثناء التربص التطبيقي وإمكانية الإدماج المهني. (٣٠)

- نشاطات خلايا الإرشاد والتوجيه .

الهدف من تنظيم هذه التظاهرات هو تثمين حاملي شهادات التكوين والتعليم المهنيين وتسهيل الضوء على اندماجهم في الشغل.

٧- تعزيز الشراكة مع سوق العمل :

اتفاقيات الشراكة: نتج عنها إنجاز مخطط وطني للتكوين الأولي و المستمر" يهدف إلى "تلبية الحاجات الخاصة بالتأهيل المهني وتدعيم كفاءات العمال الضرورية لإنجاز المخطط الخماسي للتنمية ٢٠١٥-٢٠١٩" اعتمادا على :

- ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين جميع الفاعلين وشركاء التكوين والتعليم المهنيين.

- تخطيط وبرمجة أنشطة التكوين في إطار انطلاق المشاريع المسجلة بعنوان البرامج القطاعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- وضع الاتفاقيات الإطار البرمة بين وزارة التكوين والتعليم المهنيين والمؤسسات والهيئات حيز التنفيذ على المستوى المحلي .

- تطوير علاقات الشراكة بين الفائزين والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص (الاولبياد المهنية).

V. خلاصة :

وبعد هذا العرض لإستراتيجية الوطنية للتكوين والتعليم المهنيين في المساهمة في الإدماج في عالم الشغل، التي تم اتخاذها من قبل الدولة الجزائرية لتطوير التشغيل ومكافحة البطالة والتي جاءت متزامنة مع تطبيق الإصلاحات الكبرى على مستوى القطاعات المعنية على منح الأولوية للتكوين والتعليم المهنيين في برامجها باعتباره قطاع إستراتيجي يساهم في المشروع التنموي للوطن، بالعمل على تطابق مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل. والتي يكون من نتائجها رفع معدل سنوي للإدماج المهني لفائدة الراغبين في الدخول لسوق العمل .

وعلى هذا الأساس يصبح التكوين المهني أحد المتطلبات الأساسية لأية سياسة تنموية، باعتباره إنتاجا اجتماعيا يلعب الدور الحاسم في تحديد معالم التنمية الوطنية، وهذا الإنتاج يقوم على المعرفة الحديثة والرغبة الذاتية من ناحية، ويرتبط بالبناء الاجتماعي الذي يشكله من ناحية أخرى.

و كذلك ما نلاحظه هو تبني قطاع التكوين المهني لأبعاد التنمية ففي المجال الاقتصادي نجده يسعى للتكفل باحتياجات القطاعات المستخدمة من اليد العاملة المؤهلة، ومن الناحية الاجتماعية نجد هناك تنوع في التكوينات الموجهة لكافة فئات المجتمع، أما من ناحية البيئة فنجد أنه أدرج التخصصات الجديدة الصديقة للبيئة .

لكن لا تكفي الجهود التي تقوم بها وزارة التكوين والتعليم المهنيين لتكييف عرضها من التكوين المهني مع احتياجات السوق لأن كل سياساتها ستبقى تصطدم بتحديات أهمها: سوق العمل غير نشطة، غياب إستراتيجية صناعية واضحة، ضعف المنظومة التربوية (تسرب عدد هائل من التلاميذ قبل نهاية التعليم الإلزامي) وهذا ما أدى بوزارة التكوين والتعليم المهنيين للتفكير في الأقسام التحضيرية للتكوين المهني .

VI. التوصيات: في ضوء الدراسة التي تم تناولها فإنه يمكن تزويد المهتمين في هذا المجال بجملة من الاقتراحات، والتي نراها ضرورية أن تتخذ كإستراتيجية فعالة لتطوير العلاقة بين التكوين التشغيل والمساهمة في تضيق الفجوة في الجزائر ومن أهمها:

- استكمال التشريعات والقوانين للتكوين والتعليم المهنيين (القانون التوجيهي) بما يؤهل القطاع للاضطلاع بدوره في تنمية مهارات وطاقات العمل ومواكبة التقنيات الحديثة .
- تدعيم وتقوية روح المبادرة المقاولاتية لكل الفئات، بإعادة النظر في السياسة المنتهجة حاليا فيما يخص تمويل المشاريع بتبني مدونة موحدة لكل الأجهزة الممولة للمشاريع .



- تشجيع التكوين في الوسط المهني .
- زيادة التخصصات المتماشية مع بعد البيئة للتنمية المستدامة .
- ترقية السياسة التحفيزية تجاه المؤسسات قصد تشجيع خلق مناصب تكوين وشغل من خلال تحسين مستوى التحفيزات السارية في المجال الجبائي وشبه الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات.

المراجع :

١. انين خالد سيف الدين ،سلامي منيرة (٢٠١٥) ، دور مؤسسات التكوين المهني في دفع الشباب نحو المقاولاتية دراسة حالة مؤسسات التكوين المهني لمنطقة الجنوب الشرقي (ورقلة - تقرت -حاسي مسعود)مجلة أداء المؤسسات الجزائرية - العدد ٠٢/٢٠١٣، ص١٨٢
٢. بلحاج فتيحة(٢٠١٠)، الإدماج المهني لحاملي شهادات التكوين المهني وتصنيف مساراتهم المهنية النوعية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد:١-٢٠١٠
٣. بوفلجة غياث،١٩٨٤، الأسس النفسية للتكوين ومناهجه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص٠٥
٤. تعليمية وزارية رقم ٠٢ مؤرخة في ٢١ فيفري ٢٠١٢ متعلقة الندوة الوطنية الخامسة و العرض حول التكوين و مرافقة المرأة أساس التنمية الاقتصادية و الاجتماعية
٥. تعليمية وزارية رقم ٠٥ مؤرخة في ٢١ فيفري ٢٠١٢ متعلقة ب الصالون الأول لحاملي شهادات التكوين و التعليم المهنيين
٦. حميدة جرو (٢٠١٥)، مواءمة إستراتيجية التكوين المهني لمتطلبات الشغل من وجهة نظر إداريي وأساتذة مؤسسات التكوين المهني بولاية بسكرة، رسالة ماجستير جامعة بسكرة
٧. رادي نورالدين(٢٠١٦)، التشغيل عند خريجي التكوين المهني في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 21 ، العدد 21 ، جوان 2016 ، ص٧٤
٨. سوق العمل/ https://ar.wikipedia.org/wiki/سوق_العمل، تم الاسترداد يوم ٢٥ نوفمبر ٢٠١٨
٩. عوامر سمية (٢٠١٥)، إستراتيجية التكوين المهني ومتطلبات سوق الشغل، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة
١٠. قانون رقم 07-08 مؤرخ في 23 فبراير 2008 يتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين
١١. قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٣٠ يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة وصلاحيات وطريقة سير اللجنة الولائية للشراكة
١٢. قرار رقم :١٢٩ المؤرخ في ٢٦ جوان ٢٠١٣ يعرف بمعايير التكوين المهني و يحدد شروط الالتحاق وكذا كفايات تنظيم وترويج التكوين .



١٣. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 30 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة وصلاحيات وطريقة سير اللجنة الولائية للشراكة
١٤. محمد خلاصي (٢٠١٦)، توجيه وإدماج خريجي مراكز التكوين المهني في عالم الشغل، مجلة أبحاث نفسية وتربوية، العدد ٨، جانفي ٢٠١٦، ص ١٦٧-١٨٣، جامعة قسنطينة ٢
١٥. مرسوم تنفيذي 09 - 170 رقم، مؤرخ 2 مايو 2009 يحدد صلاحيات وتشكيلة مجلس الشراكة للتكوين والتعليم المهني وكيفية تنظيمه وسيره
١٦. مرسوم تنفيذي رقم ١١-٣٣٣ مؤرخ في ١٩ سبتمبر ٢٠١١ يحدد كيفية إنشاء خلايا الإرشاد والتوجيه في مؤسسات التكوين المهني والتعليم المهني وكذا اللجنة الولائية المشتركة بين القطاعات وتنظيمها وسيرها
١٧. مرسوم تنفيذي رقم ٠٨-٢٩٣ مؤرخ في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٨ يحدد القانون الأساسي النموذجي لمعهد التعليم
١٨. منشور رقم ٤٣٠: مؤرخ في ٢٧ فيفري ٢٠١١ متعلق بطرق تنظيم و تتويج مسار محو الأمية - تأهيل مهني
١٩. منشور رقم ٠١ مؤرخ في ١٦ جانفي ٢٠١٣ يوضح كيفية وضع حيز التنفيذ مدونة الشعب المهنية وتخصصات التكوين المهني طبعة ٢٠١٢
٢٠. منشور وزاري رقم ٠١ مؤرخ في ١٠ ماي ٢٠٠٤ يتعلق بالتكوين المهني لفائدة المرأة الماكثة في البيت
٢١. واقع وآفاق التكوين والتعليم المهني واحتياجات سوق العمل في الجزائر، تقرير صادر عن وزارة التكوين والتعليم المهنيين، جوان ٢٠٠٥
٢٢. وزارة التكوين المهني ترم اتفاقية إطار حول تطوير المؤهلات المهنية مع ١٤ قطاعا وزاريا <http://www.aps.dz/ar/economie>، تاريخ الاسترداد
٢٣. <https://www.angem.dz/ar/home.php>، تاريخ الاسترداد ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨
٢٤. www.mfep.gov.dz/AR/expo_16-10-2018_ar.pdf، تاريخ الاسترداد ٢٩/١١/٢٠١٨
٢٥. www.mfep.gov.dz/AR/salon_17-10-2018_ar.pdf، تاريخ الاسترداد ٢٩/١١/٢٠١٨

- ١- رادي نورالدين (٢٠١٦)، التشغيل عند خريجي التكوين المهني في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد 21، جوان 2016، ص ٧٤
- ٢- انين خالد سيف الدين، سلامي منيرة (٢٠١٥)، دور مؤسسات التكوين المهني في دفع الشباب نحو المقاولاتية دراسة حالة مؤسسات التكوين المهني لمنطقة الجنوب الشرقي (ورقلة - تقرت - حاسي مسعود) مجلة أداء المؤسسات الجزائرية - العدد ٠٢/٢٠١٣، ص ١٨٢
- ٣- سوق العمل https://ar.wikipedia.org/wiki/سوق_العمل، تم الاسترداد يوم ٢٥ نوفمبر ٢٠١٨
- ٤- بوفلجة غياث، ١٩٨٤، الأسس النفسية للتكوين ومناهجه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ٥٠
- ٥- قانون رقم 08 - 07 مؤرخ في 23 فبراير سنة 2008 يتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين



- ٦
- ٧- واقع وآفاق التكوين والتعليم المهني واحتياجات سوق العمل في الجزائر، تقرير صادر عن وزارة التكوين والتعليم المهنيين، جوان ٢٠٠٥
- ٨- مرسوم تنفيذي رقم ٢٩٣-٠٨ مؤرخ في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٨ يحدد القانون الأساسي النموذجي لمعهد التعليم
- ٩- واقع وآفاق التكوين والتعليم المهني واحتياجات سوق العمل في الجزائر، مرجع سبق ذكره
- ١٠- منشور رقم ٠١ مؤرخ في ١٦ جانفي ٢٠١٣ يوضح كيفيات وضع حيز التنفيذ مدونة الشعب المهنية وتخصصات التكوين المهني طبعة ٢٠١٢
- ١١- مرسوم تنفيذي 09 - 170 رقم، مؤرخ 2 مايو 2009 يحدد صلاحيات وتشكيلة مجلس الشراكة للتكوين والتعليم المهني وكيفيات تنظيمه وسيره
- ١٢- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 30 يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة وصلاحيات وطريقة سير اللجنة الولائية للشراكة
- ١٣- محمد خلاصي (٢٠١٦)، توجيه وإدماج خريجي مراكز التكوين المهني في عالم الشغل، مجلة أبحاث نفسية وتربوية، العدد ٨، جانفي ٢٠١٦، ص ١٦٧-١٨٣، جامعة قسنطينة ٢
- ١٤- رادي نورالدين (٢٠١٦)، مرجع سبق ذكره
- ١٥- عوامر سمية (٢٠١٥)، إستراتيجية التكوين المهني ومتطلبات سوق الشغل، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة
- ١٦- حميدة جرو (٢٠١٥)، مواءمة إستراتيجية التكوين المهني لمتطلبات الشغل من وجهة نظر إداريي وأساتذة مؤسسات التكوين المهني بولاية بسكرة، رسالة ماجستير جامعة بسكرة
- ١٧- بلحاج فتيحة (٢٠١٠)، الإدماج المهني لحاملي شهادات التكوين المهني وتصنيف مساراتهم المهنية النوعية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد: ١-٢٠١٠
- ١٨- مرسوم تنفيذي رقم 09 - 170 مؤرخ 2 مايو سنة 2009 يحدد صلاحيات وتشكيلة مجلس الشراكة للتكوين والتعليم المهني وكيفيات تنظيمه وسيره
- ١٩- قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٣٠ يناير سنة 2011 يحدد تشكيلة وصلاحيات وطريقة سير اللجنة الولائية للشراكة
- ٢٠- المنشور رقم: ٤٣٠ مؤرخ في ٢٧ فيفري ٢٠١١ متعلق بطرق تنظيم و تتويج مسار محو الأمية - تأهيل مهني
- ٢١- مرسوم تنفيذي رقم: ١١-٣٣٣ مؤرخ في ١٩ سبتمبر ٢٠١١ يحدد كيفيات إنشاء خلايا الإرشاد والتوجيه في مؤسسات التكوين المهني والتعليم المهني وكذا اللجنة الولائية المشتركة بين القطاعات وتنظيمها وسيرها
- ٢٢- قانون رقم 08 - 07 مؤرخ في 23 فبراير سنة 2008 يتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين
- ٢٣- القرار رقم: ١٢٩ المؤرخ في ٢٦ جوان ٢٠١٣ يعرف بمعايير التكوين المهني و يحدد شروط الالتحاق وكذا كيفيات تنظيم و تتويج التكوين .
- ٢٤- منشور وزاري رقم ٠١ مؤرخ في ١٠ ماي ٢٠٠٤ يتعلق بالتكوين المهني لفائدة المرأة الماكثة في البيت
- ٢٥- <https://www.angem.dz/ar/home.php>، تاريخ الاسترداد ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨
- ٢٦- وزارة التكوين المهني ترم اتفاقية إطار حول تطوير المؤهلات المهنية مع ١٤ قطاعا وزاريا <http://www.aps.dz/ar/economie>، تاريخ الاسترداد
- ٢٧- التعليم الوزارية رقم ٠٥ مؤرخة في ٢١ فيفري ٢٠١٢ متعلقة ب الصالون الأول لحاملي شهادات التكوين و التعليم المهنيين



الأعمال الكاملة للمؤتمر العلمي الثاني عشر بعنوان
التدريب من أجل التشغيل والتنمية
٩-١٠ ديسمبر ٢٠١٨ م



- ٢٨ - تعليمية وزارية رقم ٠٢ مؤرخة في ٢١ فيفري ٢٠١٢ متعلقة الندوة الوطنية الخامسة و المعرض حول
التكوين و مرافقة المرأة أساس التنمية الاقتصادية و الاجتماعية
٢٩ - www.mfep.gov.dz/AR/expo_16-10-2018_ar.pdf، تاريخ الاسترداد ٢٩/١١/٢٠١٨
٣٠ - www.mfep.gov.dz/AR/salon_17-10-2018_ar.pdf، تاريخ الاسترداد ٢٩/١١/٢٠١٨